

ورقة سياسات

تعزيز المفاهيم الديمقراطية في مشاركة الطلاب في الجامعات

إعداد:

محمد الحسيني

الناشر:

مؤسسة فريدريش إيبيرت، مكتب عمان

كانون الأول 2012

عمان، الأردن

خلفية تاريخية

لا يمكن تحليل الوضع الحالي في الجامعات الاردنية فيما يتعلق بقضية المشاركة السياسية دون القاء نظرة سريعة على تاريخ الحركة الطلابية الاردنية، وهو في الواقع تاريخ حافل وملئ بالتجاذبات السياسية التي كان لها اثر مباشر في تشكيل الواقع الطلابي الحالي، حيث تم صياغة سياسات المشاركة داخل الجامعات كنتيجة للصراع بين اطراف العملية السياسية الاردنية، هذه السياسات التي نجحت الى حد كبير في تحجيم مشاركة الطلاب الجامعيين في الحياة السياسية سواء داخل الجامعة او خارجها.

في الواقع لا يمكننا الحديث عن حركة طلابية جامعية داخل الاردن الا في العام 1962 وهو العام الذي تأسست فيه الجامعة الاردنية، وهذا لا يعني عدم وجود حركة طلابية قبل ذلك التاريخ، حيث كان هناك نوع من النشاط الطلابي لطلبة المدارس والمعاهد العليا اضافة الى حركة طلابية اردنية خارج البلاد حيث توجه العديد من الطلبة الاردنيين للدراسة في الخارج، وكما شكل هذا العام الانطلاقة الفعلية للحركة الطلابية الجامعية داخل حدود الوطن فانه كان ايضا بداية النهاية للحراك الطلابي في المدارس والمعاهد، وعلى الرغم من اعتبار تأسيس الجامعة الاردنية حدثا وطنيا تاريخيا، الا ان التنظيمات الطلابية المسيسة في الجامعة الاردنية كانت دائما ما تنتقد غياب الاطار الديمقراطي في سياسات الجامعة سواء فيما يتعلق بالجانب الاكاديمي او بالجانب المرتبط بالانشطة الطلابية.

في منتصف السبعينات تم تأسيس جامعة اليرموك كثاني جامعة اردنية رسمية، ومن ثم تم افتتاح الجناح المدني في جامعة مؤتة في العام 1986، وفي العام ذاته تأسست جامعة العلوم والتكنولوجيا، وتزايدت اعداد الجامعات الاردنية في فترة التسعينات والتي شهدت تأسيس جامعة ال البيت في محافظة المفرق والجامعة الهاشمية في محافظة الزرقاء وجامعة البلقاء التطبيقية، كما شهدت نفس الفترة تأسيس عدد من الجامعات الاهلية، واستمر النمو في اعداد الجامعات الرسمية والاهلية، وفي الوقت الراهن يبلغ عدد الجامعات الرسمية عشرة جامعات في حين يبلغ عدد الجامعات الاهلية او الخاصة ضعف هذا العدد.

وعلى الرغم من التوسع الواضح في اعداد الجامعات الاردنية وبالتالي في اعداد الطلبة الجامعيين في الاردن، الا ان سياسات الجامعات الاردنية ظلت تواجه انتقادات حادة فيما يتعلق بسياسات القبول والتعليم والسياسات ذات العلاقة بالانشطة الطلابية، اضافة الى انتقادات لاذعة فيما يتعلق بتكلفة الدراسة المرتفعة في الجامعات سواء الرسمية منها او الاهلية.

وعلى الرغم من ان اول مؤسسة جامعية في الاردن قد رأت النور في بداية الستينات، الا ان انتظام الطلبة الاردنيين في اطر طلابية منظمة قد بدأ قبل ذلك بعشر سنوات وبالتحديد في العام 1951 والذي شهد ولادة "مؤتمر الطلبة الاردنيين" الذي ضم عددا من طلاب المدارس في ذلك الوقت، وقد كان لكل من الحزب الشيوعي وحزب البعث دور كبير في الدفع باتجاه تشكيل هذا الاطار الطلابي، ويمكن اعتبار "مؤتمر الطلبة الاردنيين" البداية الفعلية للعمل الطلابي المنظم داخل الاردن، وقد كانت ابرز مطالب المؤتمر العمل على تشكيل اتحاد لطلبة الاردن وانشاء جامعة وطنية اضافة الى المطالبة بتخفيض رسوم الدراسة في المدارس الخاصة، وعلى اثر اعلان مطالب المؤتمر تم فصل عدد من الطلاب المؤسسين من مدارسهم.

في عام 1959 تأسس "الاتحاد العام لطلبة الاردن" وكان مقره العاصمة المصرية القاهرة (وذلك لوجود العديد من الطلاب الاردنيين في مصر في ذلك الوقت نتيجة عدم وجود جامعات اردنية)، وقد كان للبعثيين دور رئيس في تأسيسه وتولي قيادته، وكان لهذه السيطرة من حزب البعث على الاتحاد اثر مباشر عليه، اذ ادت التطورات السياسية في المنطقة وخاصة نهاية الوحدة بين مصر وسوريا الى حدوث انقسام في الاتحاد ليصبح جسدا برأسين، احدهما في القاهرة ويسيطر عليه الناصريون والآخر في دمشق تحت سيطرة البعثيين، ولم يتوقف الامر عند هذا الحد، بل ان وصول حزب البعث الى الحكم في العراق ادى الى وجود رأس ثالث للاتحاد في بغداد، ولم تفلح كافة المحاولات لاعادة الوحدة الى صفوف هذا الاتحاد، وداخليا فلم يكن للاتحاد العام لطلبة الاردن تواجد حقيقي على الرغم من وجود محاولات جادة من قبل بعض الطلاب البعثيين الذين نجحوا الى حد ما في تكوين تجمعات طلابية داخل الجامعة الاردنية، الا ان عددا من هؤلاء الطلاب تم اعتقاله في العام 1966 وغادر عدد اخر البلاد، وفي العام 1968 عندما تم اشهار الاتحاد العام لطلبة الاردن في الجامعة الاردنية، وكان هذا الاتحاد فعليا تحت سيطرة القيادة الطلابية في دمشق على الرغم من اعلان عمان مقرا لقيادته، وانتهى هذا الاتحاد تماما مع احداث ايلول عام 1970.

في عام 1963 عقد ممثلون لروابط الطلاب الاردنيين في دول اوربا الشرقية مؤتمرا توحيدا تمخض عنه الاعلان عن تأسيس "اتحاد الطلبة الاردني في اوربا"، وبعد هذا المؤتمر بستة اشهر اعلن مجموعة من الطلاب الاردنيين المنتمين للحزب الشيوعي في مؤتمر بمدينة جرش (شمال العاصمة عمان) عن تأسيس "اتحاد الطلبة الاردني" ومقر قيادته في عمان، وفي الوقت الذي كان فيه لهذا الاتحاد نشاط كبير وملحوظ في اوربا الا ان الوضع لم يكن كذلك في الدول العربية والاردن وذلك بسبب الملاحقات الامنية وحملات الاعتقال للشيوعيين وخاصة بعد العام 1979، وعلى المستوى الدولي فقد كان اتحاد الطلبة الاردنيين عضوا في اتحاد الطلبة العالمي، كما ساهم انضمام طلاب الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في اعطاء الاتحاد زخما اضافيا على مستوى التنظيم والتواجد في العديد من الدول، ومن الجدير بالذكر ان اسم الاتحاد قد تغير بعض انضمام الجبهة الديمقراطية ليصبح "الاتحاد الوطني لطلبة الاردن".

وفي الفترة بين عامي 1967 و1970 ظهرت العديد من الاطر التنظيمية الطلابية، لعل ابرزها "الاتحاد الوطني لطلبة الاردن" او ما يعرف بجمهه النضال الطلابي، واتحاد طلبة الضفتين، وقد ارتبط هذان التنظيمان بشكل مباشر بالفصائل الفلسطينية، كما حاول الاسلاميون كذلك دخول ساحة العمل الطلابي من خلال اتحاد الطلبة المسلمين، الا ان هذا الاخير لم يكن ذا ثقل في الساحة الطلابية مثله مثل العديد من التجمعات الطلابية محدودة التأثير والتي لم ينضم الي صفوفها الا اعداد قليلة من الطلاب.

شهد العام 1972 ولادة "اتحاد طلبة الجامعة الاردنية" بمبادرة من ادارة الجامعة في ذلك الوقت، ليكون بذلك اول جسد طلابي غير محسوب على حزب سياسي بعينه، حيث وصل الى قيادة الاتحاد طلاب ينتمون الى احزاب متنوعة، كما شهد هذا الاتحاد اول ظهور اسلامي واضح عندما ترأسه في سنته الرابعة طالب من الحركة الاسلامية، وكون هذا الاتحاد قد جاء بمبادرة من ادارة الجامعة فقد كانت هناك محاولات للسيطرة عليه من قبل هذه الادارة، حيث تم اعطاء رئيس الجامعة الحق في طلب مراجعة القرارات الصادرة عن الاتحاد، كما تم التأكيد على عدم السماح للاتحاد بالاشتغال بالامور الطائفية والقبلية والسياسية، وهو ربط خطير يساوي بين الطائفية والقبلية من جهة والسياسة من جهة اخرى، ومع ذلك فقد كان للاتحاد نشاطات ذات طابع سياسي واضح، كما اصطدم مع ادارة الجامعة في اكثر من مناسبة وخاصة عندما تعلق الامر بالقضايا المطالبة للطلاب كالرسوم الجامعية، بل ان الامر وصل الى دخول قوات الامن الى الحرم الجامعي واعتقال عدد من الطلبة اثر تنظيم الاتحاد لاضراب مطلي في عام 1973 كما قامت ادارة الجامعة بفصل عدد من الطلاب بعد هذا الاضراب، ونظم الاتحاد اضرابات اخرى في مناسبات مختلفة مما ادى الى زيادة التوتر بينه وبين ادارة الجامعة، ولذلك فان ادارة الجامعة لم تجر انتخابات جديدة لهذا الاتحاد عند انتهاء مدته القانونية في العام 1975 رغم انها لم تعلن رسميا عن حل الاتحاد.

بعد تجميد اتحاد طلبة الجامعة الاردنية (حله على ارض الواقع) تم تطبيق فكرة "الجمعيات الطلابية" وهي عبارة عن هيئات طلابية موجودة في كل قسم اكايمي وغير مترابطة تحت اطار تنظيمي موحد، وبعد تطبيق هذه الفكرة في الجامعة الاردنية جرى تطبيقها في جامعات اليرموك ومؤتة والعلوم والتكنولوجيا، واستمرت هذه الجمعيات حتى العام 1992، ويمكن وصف هذه الفترة بانها كانت فترة ركود للعمل الطلابي وخاصة في الجانب السياسي، الا انها ايضا كانت الفترة التي بدأ فيها ظهور التيار الطلابي الاسلامي المدعوم من جماعة الاخوان المسلمين كمنافس للتيارات الطلابية القومية واليسارية، كما شهدت هذه الفترة حدثين هاميين تمثلا في صدامات حصلت في العام 1979 فيما يعرف بقضية معرض يوم الارض واحداث اليرموك الشهيرة في العام 1986.

في العام 1990 وبعد انتهاء الاحكام العرفية في العام 1989، بادر عدد من القوى الطلابية الفاعلة الى المطالبة بتأسيس اتحاد عام لطلبة الاردن يكون بمثابة جسد نقابي طلابي يجمع كافة الطلبة في مختلف الجامعات على ان يكون

هذا الإطار معترفاً به بشكل رسمي من قبل الدولة والجامعات، وتم عقد العديد من الاجتماعات التنسيقية والحوارات والتي انتهت الى اجراء استفتاء بين طلبة الجامعة الاردنية للاختيار بين تأسيس اتحاد عام لطلبة الاردن او تأسيس اتحادات طلابية موقعية في كل جامعة على حده، وقد كان الخيار الاول مدعوماً من القوى اليسارية والقومية والاسلامية باسم "مبادرة الوحدة الطلابية"، فيما كان الخيار الثاني مدعوماً من "اتحاد الطلبة المستقلين" وهو جسد طلابي مدعوم من الحكومة، وكانت نتيجة الاستفتاء في صالح تأسيس الاتحاد العام لطلبة الاردن، الا ان هذا الاتحاد لم ير النور بسبب عدم حصوله على الموافقات القانونية، وانتهى الامر بتأسيس اتحادات موقعية في الجامعات، وهي الصيغة القائمة حالياً.

خلفية قانونية

حرصاً على عدم التشتيت فان الخلفية القانونية في هذه الورقة ستتناول الاشكال الرئيسية لاطر تمثيل ومشاركة الطلبة في الجامعات وهي الاندية والاتحادات والجمعيات الطلابية، ومن الجدير بالذكر ان معظم الجامعات تكاد تتطابق في التعليمات الخاصة بتنظيم هذه الاطر مع اختلافات بسيطة وغير جوهرية.

فيما يتعلق بالاندية الطلابية فان التعليمات تشير بوضوح الى ان تأسيس هذه الاندية يكون باشراف مباشر من عمادة شؤون الطلبة وبقرار من رئيس الجامعة بناء على تنسيب عميد شؤون الطلبة، وتنص التعليمات على ان الهدف العام لهذه الاندية هو دعم هوايات الطلبة داخل الجامعة وخارجها، وتتناول التعليمات الاهداف التفصيلية للاندية وتجملها فيما يلي بناء على قراءة في تعليمات اكثر من جامعة اردنية:

- تشجيع الميول التطوعية والخدمة العامة والعمل الجماعي بين طلبة الجامعة.
- تنمية المواهب والهوايات وتشجيعها.
- إفساح الفرص لطلبة الجامعة للمشاركة في النشاطات التي تتناسب مع ميولهم وقدراتهم واستعداداتهم.
- إفساح المجال للطلبة غير الاردنيين للمشاركة في النشاطات الطلابية، وإظهار ثقافتهم وميولهم ومهاراتهم.
- تنمية الاهتمام بالنواحي الجمالية والتذوقية.

اما بالنسبة لممارسة الأنشطة السياسية في هذه الاندية فان اغلب الجامعات تنص في تعليماتها بكل وضوح وصراحة على عدم جواز ذلك، فعلى سبيل المثال تنص المادة الخامسة في الفصل الاول من تعليمات الاندية الطلابية في الجامعة الاردنية على انه "لا يجوز للاندية الطلابية الاشتغال بالامور السياسية أو الطائفية أو الاقليمية".

اما بخصوص تأسيس هذه الاندية فان التعليمات تشترط وجود حد ادنى لعدد الطلاب المؤسسين، اضافة الى حد ادنى لعدد الهيئة العامة، فعلى سبيل المثال فانه لا يمكن اجراء انتخابات في النادي الطلابي في جامعة اليرموك اذا كان عدد اعضاء الهيئة العامة اقل من 100 طالب.

كما وضعت التعليمات شروطا للعضوية في هذه الاندية كاشتراط حد ادنى للمعدل الاكاديمي، ولعدد سنوات الدراسة في الجامعة، ومعظم التعليمات تمنع طلبة السنة الاولى والنهائية من الانضمام لهذه الاندية، كما انها تشترط ان لا يكون الطالب قد تعرض لاي عقوبة جامعية حتى يتمكن من الانضمام لاحد الاندية الطلابية.

وفيما يتعلق بالاستقلالية الادارية والمالية لهذه الاندية فان التعليمات قد قيدها بشكل واضح، فعلى سبيل المثال فان تعليمات الاندية الطلابية في الجامعة الاردنية تنص على انتداب عضو هيئة تدريس ليكون مشرفا على قرارات الهيئة الادارية في النادي دون ان يكون له حق التصويت، اما الناحية المالية فانها مرتبطة تماما بادارة الجامعة التي تحدد ميزانيات الاندية وتملك صلاحية الموافقة او عدم الموافقة على قيمة رسوم العضوية اضافة الى اشتراط وجود توقيع عميد شؤون الطلبة على التحويلات البنكية عند الصرف، اضافة الى ذلك تمتلك ادارة الجامعة قرار حل النادي.

وبالانتقال للحديث عن اتحادات الطلبة فان الحال لا يختلف كثيرا، اذ تتشابه التعليمات الخاصة باتحادات الطلبة في الجامعات الى درجة تقترب من التطابق، وربما يكون النظام الانتخابي هو القضية الابرز فيما يتعلق بالخلفية القانونية الخاصة باتحادات الطلاب، اذ تنص التعليمات بكل وضوح على الية التصويت المعروفة باسم (الصوت الواحد) والتي تعني ان للناخب (الطالب) ان يقوم بالتصويت لمرشح واحد فقط، كما تمنع معظم الجامعات الترشح من خلال تحالفات او قوائم او حتى وجود حملات انتخابية مشتركة بين اكثر من مرشح.

اما بالنسبة للتمثيل الطلابي في الاتحادات فان هناك اختلافات بين الجامعات، فعلى سبيل المثال فان الجامعة الاردنية تعتمد التمثيل وفقا لعدد الاقسام داخل الكلية الواحدة بحيث يتم تمثيل كل قسم بمقعد شريطة ان لا يقل عدد مقاعد الكلية عن ثلاثة مقاعد ودون اخذ عدد الطلاب في كل قسم بعين الاعتبار، بينما تحدد جامعة اليرموك مقعدا لكل خمسمائة طالب على ان لا يقل تمثيل الكلية عن ثلاثة مقاعد ايضا.

اما اهداف الاتحادات فتكاد تتشابه بين جامعة واخرى، وان كانت التعليمات في بعض الجامعات تعطي هامشا اوسع واشمل للحركة، الا ان القاسم المشترك هو ان اهداف وانشطة الاتحادات لا يجب ان تتعارض مع قوانين واهداف الجامعة.

وبالنسبة للاستقلالية المالية والادارية فان الحال لا يختلف كثيرا عنه في الاندية الطلابية، وان كانت الاتحادات تتمتع بهامش استقلالية اكبر من الاندية وخاصة في الجانب الاداري، اما الجانب المالي فانه يظل مرتبطا بادارة الجامعة التي تمتلك صلاحية تحديد موازنة الاتحاد.

اما الجمعيات الطلابية فهي صيغة أقل تمثيلاً للطلبة من صيغة مجالس الطلبة ، حيث يكون لكل كلية جمعيتها الطلابية الخاصة بها والتي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع المباشر ، وتشكل لجنة تنسيقية تضم رؤساء الجمعيات الطلابية في كل كلية، وتقتصر أهدافها على الرحلات الترفيهية والنشاطات الرياضية والفنية وتوثيق العلاقات بين الطلبة والمدرسين.

القضية الرئيسية

تبحث هذه الورقة في قضية تعزيز المفاهيم الديمقراطية في مشاركة الطلاب في الحياة الجامعية، وهي قضية مرتبطة بشكل مباشر بمحوري الحريات الطلابية والهيئات التمثيلية، وعند تحليل الواقع الطلابي انطلاقا من هذين المحورين، تبرز لدينا المشاكل التالية:

- **التدخل الامني:** لا تزال العقلية الامنية تسيطر على الجامعات، فعلى الرغم من اغلاق المكاتب التابعة للاجهزة الامنية في الجامعات بشكل رسمي الا ان التدخل الامني في النشاط الطلابي لم يتوقف، وهناك الكثير من الحالات التي تم التحقيق فيها مع طلبة بسبب انشطتهم السياسية او انتمائاتهم الحزبية، بل ان بعض الطلبة جرى التحقيق معهم على خلفية تعليقات لهم نشرها على مواقع التواصل الاجتماعي على الانترنت، ويعتبر التدخل الامني في الحياة الجامعية احد عوامل عزوف الطلبة عن المشاركة وخاصة في الانشطة ذات الطابع السياسي واحيانا المطلبي، وهو ما يؤثر بشكل واضح على الحريات الطلابية.
- **ضعف الاندية الطلابية:** على الرغم من وجود عدد لا بأس به من الاندية الطلابية في الجامعات الاردنية الا ان الاقبال على الانضمام لهذه الاندية من قبل الطلبة محدود للغاية، ولعل تقصير ادارات الجامعات في ارشاد الطلبة وخاصة المبتدئين منهم الى هذه الاندية يلعب دورا في عدم اهتمام الطلبة بها، اضافة الى ذلك فان اغلب التعليمات الخاصة بالاندية الطلابية تحرم طلاب السنة الاولى من الانضمام لها مما يؤدي الى عزوف الطلاب عنها لعدم معرفتهم بما يمكن ان تقدمه لهم هذه الاندية فيما لو انضموا اليها، كما ان تدخل ادارة الجامعة في هذه الاندية وعدم تمتعها بالاستقلال الاداري والمالي يحد من قدرة الطلبة المنتسبين لها على ممارسة انشطتهم في جو ديمقراطي.

• **اليات انتخاب مجالس الطلبة:** لا تزال انتخابات مجالس الطلبة في معظم الجامعات تجري وفق نظام الصوت الواحد والذي يجبر الطالب على التصويت لمرشح واحد فقط حتى لو كان هناك اكثر من مقعد للقسم او الكلية، كما تمنع التعليمات تشكيل القوائم الانتخابية او حتى تنظيم حملات انتخابية مشتركة بين مرشحين واكثر، هذا النظام الانتخابي ساهم في تعظيم الولاءات الضيقة سواء العشائرية او المناطقية او الاقليمية، واصبح التصويت مبنيا عليها بدلا من ان يكون مبنيا على اساس برامج المرشحين الطلابية واتجاهاتهم الفكرية والسياسية خاصة وان التعليمات في بعض الجامعات تمنع توزيع البيانات باي طريقة حتى اثناء الحملة الانتخابية، وهو ما ساهم في افرار مجالس طلبة ضعيفة وغير قادرة على تمثيل الطلبة بشكل صحيح وغير قادرة على الدفاع عن مطالبهم وتلبية احتياجاتهم، كما أن كافة إدارات الجامعات تقوم بوضع أنظمة الانتخابات دون أن يؤخذ برأي الطلبة سواء كان من خلال مجالس الطلبة أو القوى الطلابية الفاعلة، كما ان بعض التعليمات تمنع الطلبة الذين وقعت بحقهم عقوبات من الترشح علما بان عددا منهم قد عوقب لنشاطه الطلابي.

• **عدم وجود اتحاد عام لطلبة الاردن:** ان عدم وجود مثل هذا الاتحاد يعني غياب جسد نقابي خاص بطلبة الاردن، وعدم وجود مظلة تجمع مجالس الطلبة في الجامعات المتفرقة مما يضعف بشكل كبير التنسيق بينها، كما يضعف قدرة الطلاب على تحقيق المطالب العامة وخاصة تلك المتعلقة بالسياسات التعليمية او القضايا المطلوبة، ولو كان الاتحاد العام لطلبة الاردن موجودا لما تمكنت ادارات الجامعات من تهميش دور مجالس الطلبة كما هو حاصل حاليا.

• **العمل السياسي والحزبي:** من المفارقات ان يتم افتتاح مراكز للتنمية السياسية في بعض الجامعات في الوقت الذي تساوي فيه معظم الانظمة والتعليمات الجامعية بين العمل السياسي والدعوة لافكار طائفية واقليمية، ان حرمان الطلبة من حقهم في التعبير عن افكارهم السياسية داخل الجامعة يتناقض تماما مع الحق في حرية التعبير الذي كفلته المواثيق الدولية وكفله الدستور الاردني، كما ان التعامل مع الطلاب الحزبيين بشكل عدائي يتناقض مع القوانين الاردنية وخاصة قانون الاحزاب السياسية، ومع ابسط قواعد الديمقراطية، وحتى لو كان منع الاحزاب من التواجد داخل الجامعات بشكل مباشر قد يكون مبررا من قبل بعض الراء، الا ان حرمان الطلبة من التعبير عن افكارهم السياسية والحزبية امر لا يمكن تقبله او فهمه.

• **انظمة التأديب:** تمنع هذه الأنظمة الطلبة من تشكيل كتل أو تجمعات طلابية ، وبالتالي تمنع إقامة أي نشاط أو إصدار باسم الكتل الطلابية، كما انها تمنع قيام الطلبة بتوزيع النشرات أو إصدار جرائد الحائط أو جمع التواقيع، وتعتبر هذه التصرفات مخالفة تستحق العقوبة عليها حيث تصل عقوبتها في بعض الأحيان لدرجة

الفصل النهائي من الجامعة، وباستثناء بعض المخالفات ، فإن معظم المخالفات المنصوص عليها في هذه الأنظمة لم توضع لها عقوبات محددة ، بل تركت للجان التحقيق أن تختار عقوبة من بين قائمة من العقوبات تبدأ من التنبيه اللفظي وتنتهي بالفصل النهائي من الجامعة ما يعني إخضاع الطلبة لمزاجية لجنة التحقيق، التي تستطيع إعطاء طالب عقوبة التنبيه لتوزيع نشرة بينما تفصل طالباً آخر لارتكابه نفس المخالفة، كما تخلو لجان التحقيق من وجود عضو من مجلس الطلبة أو الجمعيات الطلابية ، ما يعني الغياب الكامل للتمثيل الطلابي في لجان التحقيق، وبالتالي حرمان ركن أساسي من العملية التعليمية من التمثيل في لجان التحقيق

• **العنف الجامعي:** ان غياب المفاهيم الديمقراطية في الحياة الجامعية هو احد اسباب تنامي ظاهرة العنف الجامعي، اضافة الى اسباب اخرى كأسس القبول على سبيل المثال والتي تخل بمفهوم العدالة بين الطلاب وتحدث تشوها في التركيبة الطلابية داخل الجامعة وهو ما من شأنه توليد احتقانات وعصبية عرقية وفئوية، كما ساهم النظام الانتخابي لمجالس الطلبة في زيادة وتيرة العنف في الجامعات نتيجة تكريس الولاءات والانتماءات الضيقة على حساب الانتماء للجامعة، وادى تغييب العمل السياسي والطلابي الى عدم وجود مساحات مشتركة بين الطلاب لتجمعهم بدلا من ان تفرقهم.

• **المناهج واساليب التدريس:** لا تشجع اساليب التدريس بشكل عام على الابداع في اطار تعددي، اذ يتبع معظم الاساتذة الجامعيون اسلوب التلقين الذي لا يتيح المجال امام الطلاب للابداع الذاتي والبحث والتعبير عن وجهات نظر مختلفة عما يطرحه الاساتذة، اضافة الى ذلك فان المناهج وخاصة تلك المرتبطة بالعلوم السياسية او الثقافة الوطنية هي مناهج كلاسيكية لا تراعي تعزيز قيم الديمقراطية والتعددية والمشاركة ويتم صياغتها باسلوب توجيهي واضح.

ان النقاط المطروحة اعلاه تشكل القضايا والمشاكل الرئيسية في موضوع الحريات الطلابية والتمثيل الطلابي، وانه لمن المفيد ان نذكر ان هذه القضايا جاءت متناغمة الى حد كبير من الخلاصات التي وردت في التقرير السنوي الرابع للحملة الوطنية من اجل حقوق الطلبة "ذبحتونا" والتي من المفيد نشرها نصا من خلال هذه الورقة وكانت كما يلي:

• في ظل الحراك الشعبي الأردني والثورات العربية، وفي ظل الادعاءات الرسمية بالعمل على الوصول إلى حكومات حزبية، استمرت إدارات الجامعات بوضع كافة العراقيل لمنع العمل الحزبي، بل إن الأمر تعدها ليصل إلى تحريض هذه الإدارات طلبتها على الحزبية، فقد نصت أهداف الجمعيات الطلابية لجامعة البلقاء وعدد من الجامعات الخاصة على: "دعم منع الحزبية"، علماً بأن هذه الأهداف يتم وضعها من قبل إدارة الجامعة دون الرجوع للطلبة.

- على صعيد التشريعات والقوانين المتعلقة بالحرية الطلابية ، سجل التقرير استمرار عمل مؤسسات التعليم العالي بالقوانين والأنظمة المقيدة للحرية دون أي تعديل أو محاولات تطوير هذه القوانين بما يعطي مساحة من حرية العمل الطلابي. كما أن هذه الأنظمة والتعليمات المتعلقة بالعملية الانتخابية لا تزال توضع من قبل إدارات الجامعات دون أخذ وجهة نظر الطلبة أو إشراكهم في صياغة هذه الأنظمة.
- لا يزال "الصوت الواحد" هو قدر طلبة الجامعات الأردنية على الرغم من توصيات لجنة الحوار الوطني وتصريحات كافة الجهات الرسمية بالغاء هذا النظام في أي انتخابات برلمانية قادمة.
- اتسمت فترة التقرير بتغول إدارات الجامعات على مجالس الطلبة مع استمرار قانوني الجامعات والتعليم العالي بتجاهل أي ذكر لإلزامية وجود مجالس طلابية منتخبة.
- لا تزال موازنات مجالس طلبة غالبية الجامعات الأردنية تخضع لمزاجية عمادة شؤون الطلبة ورئيس الجامعة، دون تحديد ميزانية واضحة لهذه المجالس، ودون إعطائها صلاحية استخدام هذه الميزانية إلا بإذن وموافقة إدارة الجامعة المسبقة. والأمر نفسه ينطبق على الأندية الطلابية.
- استمرار نفوذ الأمن الجامعي خلال فترة التقرير ، حيث واصل هذا الجهاز سطوته على الطلبة واستخدام صلاحيات أكبر من الممنوحة له فصار يقوم بالتحقيق مع الطلبة إضافةً إلى استخدامه أسلوب التهديد والوعيد للطلبة الناشطين في الجامعات ، كما حاول في بعض الجامعات استخدام بعض الطلبة ليكونوا أداة في يده ، كما لاحظ التقرير أن الأمن الجامعي في بعض الجامعات هو صاحب القرار في قضايا الحرية الطلابية .
- لا يزال حجم التدخلات الأمنية كبيراً في انتخابات مجالس الطلبة، وذلك على الرغم من قرار رئاسة الوزراء بإغلاق كافة مكاتب الأجهزة الأمنية في الجامعات، حيث تم الالتفاف على هذا القرار من خلال تعيين موظفي هذه المكاتب بوظائف إدارية وحرس جامعي واستمرار الاستدعاءات الأمنية للمرشحين لانتخابات مجلس الطلبة حيث يتم استخدام أسلوب التهديد والوعيد لهم وذلك للخروج بتركيبة مجلس طلبة تتسجم والرؤية الحكومية
- استمرار رقابة إدارات الجامعات على الطلبة من خلال زيادة انتشار كاميرات المراقبة أفقياً (على مستوى عدد الجامعات) وعمودياً (على مستوى عدد الكاميرات في الجامعة الواحدة)، كما رصدت الحملة قيام بعض إدارات الجامعات بمراقبة الحسابات الشخصية على شبكات التواصل الاجتماعي للطلبة الناشطين والقوى الطلابية الفاعلة.

التوصيات

1. اتخاذ قرار واضح ومدعوم بارادة سياسية بوقف كل اشكال التدخل الامني في الجامعات سواء بشكل مباشر او غير مباشر بما في ذلك الضغط على الطلبة اصحاب المواقف السياسية والحزبية والناشطين داخل الجامعة، وذلك من خلال الخطوات التالية:

- i. اصدار تعليمات واضحة بمنع استدعاء اي طالب للتحقيق على خلفية نشاطه الطلابي او انتمائه السياسي، فالاصل هو السماح للطلبة بممارسة حقهم في التعبير عن ارائهم السياسية والحزبية كما كفلها لهم الدستور الاردني والمواثيق الدولية وعدم التعرض لهم باي عقوبات نتيجة ممارستهم لهذا الحق.
 - ii. في حال تم استدعاء اي طالب في اي قضية طلابية فيجب اطلاقه على كافة حقوقه مسبقا وعلى سبب الاستدعاء وان يكون ذلك بشكل خطي.
 - iii. ضرورة تواجد مندوب عن مجلس الطلبة لحضور اي جلسة تحقيق مع الطلبة لضمان موضوعية التحقيق.
2. تفعيل دور الاندية الطلابية وتحفيز الطلاب على الانخراط في انشطتها من خلال حملات توعية تقوم بها ادارات الجامعات ومجالس الطلبة، كما يمكن ربط المشاركة الفاعلة في هذه الاندية بحافز اكايمي، مع ضرورة السماح لطلبة السنة الاولى بالانضمام لهذه الاندية، وذلك من خلال ما يلي:

- i. تسليم الطلاب نشرة توعوية عن الاندية الطلابية عند كل عملية تسجيل
 - ii. السماح لطلبة السنة الاولى بالانتساب للاندية الطلابية
 - iii. اضافة ثلاث ساعات اكايمية لسجل الطالب الناشط في الاندية الطلابية
3. تغيير الانظمة الانتخابية لمجالس الطلبة بما يحقق تمثيلا عادلا لهم في هذه المجالس وبما يسمح بالانتخاب على اساس البرامج، والسماح للمرشحين بممارسة حقهم في الترويج لبرامجهم الانتخابية بطرق ديمقراطية، والاستغناء عن نظام الصوت الواحد والاستعاضة عنه بنظام القوائم النسبية المفتوحة وذلك بالحوار مع المجالس والقوى الطلابية الفاعلة، وللوصول الى هذه الصيغة يمكن اعتماد ما يلي:

- i. السماح للمرشحين بتشكيل تحالفات انتخابية على شكل قوائم مفتوحة تمكن الطلاب من التصويت للمرشح والقائمة في الوقت ذاته.
- ii. اعتماد المعايير الدولية للانتخابات في تنظيم انتخابات مجالس الطلبة بما يحقق النزاهة والعدالة والشفافية.
- iii. اعتماد عدد الطلاب كاساس لعدد المقاعد، بحيث يتم منح مقعد لكل خمسمائة طالب، وهذا سيؤدي الى تمثيل عادل للطلاب في مجالس الطلبة.

iv. السماح لمنظمات المجتمع المدني بمراقبة انتخابات مجالس الطلبة في كافة مراحلها، والسماح بتشكيل فرق مراقبة مستقلة من الطلاب انفسهم.

4. وقف كل اشكال التغول على صلاحيات مجالس الطلبة والمحافظة على استقلاليتها الادارية من خلال اعادة صياغة التعليمات والانظمة الداخلية بما يمنع اي تدخل من ادارة الجامعة في الشؤون الداخلية للمجلس وتعزيز الاستقلالية المالية وذلك بتحديد قيمة ميزانية المجلس مسبقا من خلال اقتطاع مبلغ دينار من كل طالب عند تسجيل المواد في كل فصل وايداع المبلغ في حساب بنكي تحت تصرف مجلس الطلبة مع التاكيد على ضرورة تدقيق حسابات المجلس من قبل مدقق قانوني مستقل ونشر الميزانية السنوية للمجلس بشكل علني.

5. تأسيس الاتحاد العام لطلبة الاردن باعتباره حقا دستوريا وفق المادة السادسة عشرة من الدستور، ويكون للاتحاد العام لطلبة الاردن سلطة اعلى على الاتحادات والمجالس الموقعية في الجامعات والكليات، على ان يتم تمثيل هذه المجالس في الاتحاد العام نسبيا واستنادا الى عدد الطلاب في كل جامعة.

6. السماح بتشكيل الكتل الطلابية استنادا الى الحق في التجمع الذي كفله الدستور الاردني والمواثيق الدولية، والسماح لها بممارسة انشطتها داخل الجامعة دون مضايقات واستنادا الى مبدأ التعددية والتنوع.

7. اعادة صياغة الانظمة التأديبية وربط العقوبة في الانظمة التأديبية بالمخالفة بشكل واضح ومحدد وغير فضفاض وذلك للقضاء على اي مزاجية في تنفيذ انظمة التأديب.

8. تطوير برامج لدمج الطلبة مع المجتمع المدني وذلك لتطوير قدراتهم العملية واطلاعهم على المفاهيم الديمقراطية في العمل العام، وذلك من خلال قد اتفاقيات بين ادارات الجامعات ومجالس الطلبة ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية بحيث يتم منح الفرصة للطلاب بممارسة العمل المدني التطوعي داخل وخارج الجامعة والاستفادة من خبرات منظمات المجتمع المدني في مجال تعزيز قيم الديمقراطية والتعددية والحكم الرشيد، ويمكن اعتبار المشاركة في هذه البرامج شرطا للتخرج بهدف تحفيز الطلبة على الانخراط بها.

المصادر والمراجع

- الحركة الطلابية الاردنية، سامر خرينو، مركز الاردن الجديد للدراسات ودار السندباد للنشر، 2000
- مقابلة شخصية مع منسق الحملة الوطنية للدفاع عن الطلبة "ذبحتونا"
- التقرير السنوي الرابع للحملة الوطنية للدفاع عن الطلبة "ذبحتونا"، 2011
- وثيقة مشروع "بناء القدرات الديمقراطية لمجالس الطلبة في الجامعات"، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، 2012
- انظمة وتعليمات الاندية الطلابية ومجالس الطلبة في جامعة اليرموك
- انظمة وتعليمات الاندية الطلابية ومجالس الطلبة في الجامعة الاردنية
- American Association of State Colleges and Universities, The Leadership Association of Public Colleges and Universities Delivering America's Promise, About ADP, 11 July 2010. <http://www.aascu.org/programs/ADP/>
- Awwad, Muna. 2009, "Thabahtoon: Stop student violence", Jordan Press & publishing Co. 10 July 2012. <http://www.thefreelibrary.com/Thabahtoon%3A+Stop+student+violence.-a0217571344>
- Harkavy, Ira. 2006, "The role of universities in advancing citizenship and social justice in the 21st century", University of Pennsylvania, 10 July 2012. <http://soco-wasow.pbworks.com/f/harkavy06.pdf>
- Kheetan, Thameen. "Academics, Activists Call for Changing National Education Syllabus in Universities" Jordan Times, Middle East Breaking News. 24 Jan. 2010. 4 July 2012. [http://www.jordantimes.com/index.php?news=23407&searchFor=tribe fighting](http://www.jordantimes.com/index.php?news=23407&searchFor=tribe%20fighting)
- Mansour, Nissirine. 15 March 2010, "For a democratic student life in Jordan", Al Hayat Newspaper, 9 July 2012. <http://www.eurojar.org/en/euromed-articles/democratic-student-life-jordan/8539>

عن المؤلف:

محمد الحسيني مدير مركز هوية - إحدى المؤسسات المجتمعية المدني المستقلة والتي تساعد على قيادة عملية التنمية في منطقة الشرق الأوسط ومقرها عمان.

مؤسسة فريدريش ايبرت - مكتب عمان

تعتبر مؤسسة فريدريش ايبرت منظمة غير ربحية ملتزمة بقيم الديمقراطية الاجتماعية. كما تعتبر اقدم مؤسسة سياسية المانية حيث تأسست عام 1925 كإرث سياسي لأول رئيس الماني منتخب ديمقراطياً (فريدريش ايبرت).

في الأردن افتتحت المؤسسة أبوابها عام 1986 من خلال الشراكة طويلة الأمد مع الجمعية العلمية الملكية.

تهدف أنشطة مؤسسة فريدريش ايبرت في عمان إلى تعزيز/ تشجيع الديمقراطية والمشاركة السياسية، دعم التقدم نحو العدالة الاجتماعية ومساواة النوع الاجتماعي. فضلاً عن المساهمة في الاستدامة البيئية والسلام والأمن في المنطقة. إضافة إلى ذلك يدعم مكتب فريدريش ايبرت/عمان بناء وتقوية المجتمع المدني والمؤسسات العامة في الأردن والعراق. كما تعمل مؤسسة فريدريش ايبرت/عمان من خلال شراكة واسعة النطاق مع مؤسسات المجتمع المدني وأطراف سياسية مختلفة لإنشاء منابر للحوار الديمقراطي، تنظيم المؤتمرات، عقد ورش العمل، وإصدار اوراق سياسات عن أسئلة السياسة الحالية.

للتواصل معنا:

مؤسسة فريدريش إيبيرت الاردن والعراق

صندوق البريد 941876

عمان 11194

الأردن

هاتف: +962 6 5680810

فاكس: +962 6 5696478

البريد الإلكتروني fes@fes-jordan.org

الموقع الإلكتروني www.fes-jordan.org

صفحة الفيسبوك www.facebook.com/FESAmmanOffice

تنويه

الآراء الواردة في هذه النشرة (ورقة السياسات) ليست بالضرورة تلك الآراء التي تمثلها منظمة فريدريش إيبيرت أو المنظمة التي يعمل بها المؤلف.

(ردمك) ISBN 978-9957-484-22-4